بين اللائق والعيب

طارش قحطان

* يقول المثل اليوناني "إذا شاهدت شيئاً يحترق فلا تؤجل اطفاءه حتى لايتحول إلى حريق مدمر".. ويقول أحد الحكماء: احذر باستمرار من شيطان التأجيل، وفي حياتنا الكثير من الحرائق التي تأجّل اطفاؤها فتفشّى لهيبها وانتشرت نيرانها على نطاق واسع، اليوم آن الأوان لاطفاء الحرائق المشتعلة وحان الوقت للتصدي لشيطان التأجيل، ولتكن البداية كشف الأوراق المستورة وتعرية المواقف المعيبة وتوضيح الحقائق كلها للناس وتبيان اللائقة من غير اللائقة.

ومن ذلك مواقف بعض الأحزاب التي تعمل على زرع المحن والأحقاد والفرقة والشقاق بين أبناء الوطن وجعلهم يعيشون في أحضان الخوف والتوتر، والاسراف في المقالات التي تعطي انطباعاً للغير بأن البلاد على شفير الهاوية، مهدداً بالاضطرابات والقلاقل والفوضى..إن مثل هذا الطرح المعادي للوطن قبل أن يكون معادياً للنظام تعمد إليه الأحزاب مع كل فشل تُمنى به، واليوم وبعد أن فشلت بالوفاء في الالتزام بالواجبات التي تمليها عليها المسئولية الوطنية والأخلاقية لجأت إلى مثل هذه الأساليب غير اللائقة التي تلحق بالوطن الضرر المادي والمعنوي.

طبعاً هناك مواقف مشروعة ومقبولة ضمن فضاء التعددية السياسية نقبل بها ولو كانت محض إفك، فلا ضير ان تقف الأحزاب موقفاً ناقداً للحكومة ومعارضتها، فلا ديمقراطية بدون معارضة، ولا تصحيح للمسار ومنع الانحرافات بدون النقد والتقويم المستمر، ولا عيب ان تتخذ أخرى موقفاً داعماً ومؤيداً للحكومة، ولكن غير اللائق ولا مشروع ان لانميز بين معارضتها للحكومة ونقد سياساتها وأسلوبها في الإدارة وبين الأمور التي لها قدسية واحترام خاص يؤمن بها كل مواطن يمني شريف ومن ذلك وحدة الوطن أرضاً وإنساناً.

فخلال الفترة الماضية شهدت البلاد أحداثاً مؤسفة وشهدنا معها مواقف معادية للوحدة، وعندما نتحدث عن الوحدة فنحن نتحدث عن واحدة من أهم الثوابت الوطنية فالمساس بها أو الاقتراب منها اقتراب من منطقة الحرام.. فالوحدة تعني تاريخاً طويلاً من النضال والتضحيات للحركات الوطنية والتي كانت الوحدة ثمرة من ثمار نضالها، ونعني دماءً سالت كي يستمر هذا الانجاز دائماً وأبداً، فالوحدة حقيقة قائمة في وجدان كل مواطن يمني شريف فهي نشيدنا الذي نردده اليوم وستردده الأجيال المتعاقبة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

الوحدة هي نشيدنا الأزلي وغايتنا الأبدية، الجميع في ظلها شركاء متضامنون وليسوا فرقاء متناحرين، وهي قوتنا وعزنا، ناضلنا وسُجنا وتعذبنا وتشردنا من أجلها، ومستعدون أن نموت ونجوع لتبقى وتستمر أو نهلك دونها.

لذلك نقول للذين يحاولون النيل من الوحدة– أكانوا أحزاباً أو أشخاصاً– إنكم واهمون وتعانون الخبل السياسي، الذي جعلكم تلجأون إلى مثل هذا السلوك بعدما شعرتم بأزمة تراجع شعبيتكم، استحدثتم أزمات تكسبكم شعبية فهويتم إلى الحضيض.

ونقول لهم إنكم في تخبُّط بين أجندة المصالح الضيقة وأزمة التوجهات اللاوطنية، لم تستوعبوا ان الشعب يعيش في الوطن وليس في أحزاب تغيره وتوجهه كيفما تريد.. لذلك سيظل الشعب يبتعد عن كل من يبتعد عن الوطن ويفرط بوحدته، وسيظل أصحاب هذه المواقف يسجلون تراجعاً واخفاقات متتالية.

إن كل من سيتقوى على الوطن وقدسية وحدته بالخارجين عن سلامة المواطنة الصالحة هم مرضى يعانون من الخبل السياسي ومثل هذا الاستقواء يقزمهم أكثر ويسيئ إلى تاريخهم وسمعتهم ومكانتهم الوطنية.

وإنه لمن دواعي الأسف ان تشترك بعض الأحزاب التي لها تاريخ طويل وناصع في العمل الإيجابي باتجاه الوحدة والحفاظ عليها وإقامة دولة النظام والقانون والعدل والمساواة في أعمال تنال من وحدة الوطن مع كل ما تعنيه تلك المواقف من تداعيات.

لم يكن أحد يتصور ولم يخطر على بال أحد منا أن تصل مواقف بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية ولا مواقف بعض الأشخاص إلى هذا المستوى من الانحطاط، أو ان تنسى الأحزاب مسؤولياتها وواجباتها تجاه الوطن ووحدته وقت الشدة، وتستغل الفتن لصب زيت أنانيتها على نار تحرق الوطن بكل من عليه.. ولم يتوقع أحد أن يكون الحرص والتركيز على المصالح الشخصية والمصالح الحزبية أكبر وأهم من الحرص على الوطن والسلام الاجتماعي.

لقد تعاملت بعض الأحزاب والقوى السياسية مع القضايا الكبرى والحساسة بقدر من التشفّي، ولم يبدر عنها أدنى شعور إيجابي تجاه الوطن أو خوف على مصير أبنائه.

فبعض الأحزاب والتنظيمات والشخصيات لايهمها الوطن ووحدته ومستقبله بقدر ما تهمها مصالحها حتى ولو دعتهم الحاجة إلى وضع أياديهم في أيادٍ أعداء الوحدة الوطنية ومساندتهم بكل السبل.

هذا هو حال بعض أحزابنا التي تتعامل مع قضايا الوطن على أُسس مخلة بوحدته، وتتعامل مع معاناة الناس من هذا المنظور، فبينما تكون بعض الإجراءات ملحقة للضرر بالجميع كما حدث مع قضية المتقاعدين التي تعاملت معها الأحزاب من منظور جهوي، في الوقت الذي عانى من جوره كل المشمولين في مختلف المحافظات.

وفي الوقت الذي يعاني الجميع من الفساد وتردي الأوضاع ومشاكل الغلاء التي يكتوي الناس بنارها كل يوم ويعانون من إرهاب التجار وارتفاع الأسعار تصر بعض القوى على حصر الأثر بمناطق معينة لتوظيف الحالة توظيفاً كارثياً.

ومع ذلك وبالرغم من كثرة المواقف المعيبة لأحزابنا مازال لدينا الأمل في هذه القوى التي لاتخلو من الرجال الشرفاء الذين غايتهم حب الوطن والأمانة والمصداقية، مازال لدينا الأمل في أن تستشعر أهمية دورها الوطني والأخلاقي وتقف موقفاً صادقاً مع النفس، وتعمل على ترتيب الأولويات، وتشخص العيوب والنواقص بقصد معالجتها، وتجند نفسها لمواجهة الفساد الذي يعم المؤسسات الحكومية ويلحق الخراب والدمار بالوطن والمواطن وبكل شيء، والتصدي للفساد يكون من خلال قيام مجمل الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية بأدوار تعزيز الثقة العامة بتوجهات الحكومة، والقيام بأعمال تسهم في تحسين أدائها المستقبلي، ومن خلال اتخاذها مواقف نابعة من الاحساس بالمسئولية تجاه حماية الوحدة الوطنية وحماية المواطن والمال العام وثروات البلاد.. الجميع مطالب بدعم كل جهد صادق لمحاربة الفساد حتى لاتستمر أحوال الجهاز الإداري في الدولة على ماهي عليه من سوء، وحتى لا تستمر السرقات والاختلاسات وسوء استغلال المنصب من أجل مصالح خاصة ومكاسب مليئة بالحرام، الجميع مطالب بمحاربة الفساد الذي امتدت عروقه لتصل إلى إباحة كل شيء بعد إباحة سياسة التنفيع والرشاوى ونهب المال العام، والتلاعب بالنصوص والتشريعات، واعتقد أنه لايختلف اثنان على مصداقية الدولة وتوجهاتها في محاربة الفساد، ولا يختلف اثنان على جدية الدكتور علي محمد مجور، هذا الرجل الوطني والمسؤول الشريف ذو الهدف الواضح، ولا أحد يشكك في نزاهته، ونواياه الإصلاحية وتوجهاته الجادة وغايته الكبرى التي هي مستقبل الوطن اليمني الخالي من الفساد.إلاّ أنه رغم قناعة الجميع بذلك لم نلمس للأسف موقفاً داعماً لتوجهاته أو مغايراً لتلك المواقف التي جعلت الأحزاب في حالة حرب مستمرة مع الحكومات المتعاقبة.

تضع المؤتمر وحكومته في محك اختبار.. لا خيار آخر أمامه سوى النجاح

المعارضة بـ«الأسعار».. ليست القاصمة!!

* خلال الشهرين الأخيرين دُشّنت مظاهر الاعتصامات والتظاهرات وتصاعدت وتيرة الاحتجاجات بصورة مدروسة ومنظمة هدفت، ولاتزال، الى تعميم حالة من الإرباك ووضع الحكومة والحزب الحاكم في مواجهة مباشرة مع احراجات متزايدة وضغوطات شتى، لعل أشدها ضراوة وخطورة ما يتعلق منها بقضايا المعيشة اليومية للمواطنين وارتفاع اسعار السلع الاستهلاكية الضرورية كالقمح والدقيق وما في مستواهما من الحاجيات الأخرى.. ولكن، هل يسمح المؤتمر وحكومته بأن تكون القاصمة؟!

كتب/امين الوائلي

○ لا ينبغي التلكُؤ في تحديد دور مباشر لأحزاب المشترك فيما حدث ويحدث، ولا أعني أنها تهمة أو جناية، إنما أعني أن للمعارضة مصلحة مباشرة في تحريض وتحريك المتظاهرين، وتوظيف القضايا والصعوبات التي تكتنف حياة الناس ومعيشة الغالبية من الجمهور لقصدية أخرى تتحرى التضييق على الحكومة وإرهاق الحزب الحاكم بالمزيد من التحديات والمنازلات الاستنزافية.. والهدف سياسي بامتياز.

○ بالرغم من ذلك، ومن كون النكاية والكيد الحزبي يتحكمان في سلوك وتحركات المعارضة عبر امتطاء معاناة الناس وتوظيف القضايا المعيشية بصيغة استفزازية واستنفارية لا تخلو من ابتزاز وخبث سياسي.. إلاّ أن ذلك غير فجائي ولا مباغت، وهو متوقع دائماً وبالذات خلال المرحلة الحالية التي أعقبت انتخابات سبتمبر الماضي وما خلفته من مرارات تغص بها حلوق أصحاب وأحزاب المشترك.. زد على ذلك الاتجاه المبكر نحو الانتخابات البرلمانية المقبلة والتمهيد لها بهذه الصورة والكيفية المتكرسة على أساليب التوظيف الحزبي والسياسي لمعضلات يومية ومعيشية تخص الغالبية من السكان والجمهور الناخب.. في حركة مدروسة تستهدف شعبية وسمعة الحزب الحاكم وزعزعة الثقة ببرامجه وسياساته، بل وكفاءته في الادارة الحكومية.

○ في مقابل ذلك.. لا يخلو الأمر من حسنة وميزة هامشية قد ربما تفيد الحزب الحاكم لو هو أحسن التعامل مع الضغوطات ومظاهر الاستهداف المباشر وغير المباشر.. فذلك يجعل الحزب في محك التحدي والاختبار الدائمين، ويستنفر لديه الجهاز المناعي والحركي.. ما يعني استنفار القدرات والارادات والطاقات كلها للتعامل السريع والمرن مع مستجدات القضايا ووضع حلول ومعالجات مرنة وكفؤة لمواجهة الأزمات وامتصاص مفاعيلها وآثارها التي تسعى المعارضة لاقتطافها على المدى المنظور والمتوسط.

في مستويات التقييم

○ أن يجأر الناس بالشكوى والتذمر جراء غلاء المعيشة وزيادة الأسعار والمسئوليات اليومية والمعاناة الخدمية المختلفة، فذلك ما لا يحتاج الى ذكاء زائد لتوقع حدوثه، وهو أمر أكثر من بدهي.

وأن تعمد المعارضة الى تأجيج مشاعر الرفض والاحتجاج لدى الجمهور، ومن ثم تمتطي المظاهر تلك والمشاعر، عبر مظاهرات ومسيرات واعتصامات، على اعتبار أنها بذلك تمارس دورها في قيادة الرأي العام وتوجيهه، بغض النظر عن أساليب الكيد والمراهقة السياسية والتجيير الحزبي المفضوح لهكذا قضايا ومواضيع بما يخرج بها عن المسئولية الأدبية والمدنية الى غيرها من المراهنات الخاصة والحسابات الجانبية، كما هو مشهود ومشهور ولا يغيب عن كل ذي بصر وبصيرة.. إلاّ أنه وحتى عند هذا المستوى من الأداء والمساجلة التحريضية، يكون الأمر متوقعاً وغير بعيد عن فهم وذهن الفرقاء والأطراف كافة الداخلة في اللعبة السياسية، وأعني باللعبة ما أقول.

فالمجتمع السياسي وأفراده لا يزالون يلعبون السياسة ويتلاعبون بها، لا أنها وظيفة مشروطة ورسالة محروسة بالكفاءة الذاتية والرقابية والمجتمعية، ولا بالالتزام ومراعاة أدبيات ولوائح هذا النوع من العمل والنشاط المقترن بالتأثر والتأثير، سلباً وايجاباً.

خيارات لازمة تهملها المعارضة

○ ما هو غريب، فعلاً، وعجيب الى حد الهذيان هو أن تتنكر المعارضة لعملها وأثرها المباشر وغير المباشر فيما حدث ويحدث، وتتخلى عن مسئولياتها الأكيدة في ذلك، وتدفع المسئولية باتجاه الشارع حيناً، وباتجاه جماعات وتجمعات شعبية واجتماعية مفترضة حيناً آخر.. وثالثاً وعاشراً.. تنفض يدها، حتى وهي تقر وتفاخر بالتصعيد وتعلن برنامجاً إثر برنامج لتوسيع دائرة الاحتجاجات والاعتصامات في المحافظات والمدن الثانوية والمديريات، إلاّ أنها لا تعدم تفسيراً ما لتنفض يدها من غبار وركام ما يحدث وتلقي باللوم والمسئولية على الحكم والحكومة وحزبها دفعة واحدة.. وكأنها بذلك تهرب من الناس الذين انتظموا في زفتها، وتتهرب من مواجهة ما يستتبع عملها ذاك من مسئوليات والتزامات تُعنى بتقديم البدائل العملية والمعالجات المقترحة لمواجهة الأزمات السعرية وغيرها من الاشكالات والقضايا المرفوعة في لائحة الاحتجاجات والمطالبات والمظاهرات والفعاليات الحزبية المرافقة.

لا يكفي أن تشير المعارضة الى موضع الداء والعلة فحسب، بل وعليها، لزوماً، أن تقترح الدواء والتركيبة العلاجية المناسبة، أو التي تراها هي كذلك، لاكتفاء تفاقم الداء واتساع العلة..واذا كانت المعارضة – وليست وحدها تفعل ذلك وإنما نحن أيضاً نقول كقولها بدءاً وابتداراً– ترفض تماماً التفسير الحكومي المعلن من أن الغلاء في سعر الدقيق والقمح محكوم بارتفاع عالمي ومتأثر سلباً وايجاباً بالسوق العالمية، فمن العدل وحُسن النصح وصدق المسئولية أن تقدم تفسيرها الخاص وبرنامجها العملي البديل للتعامل مع كل المشكلة والمشاكل الأخرى محل الرفض والاستثارة والتحريض.

خيارات لا تقدمها الحكومة

○ بدورها لا تفعل الحكومة أفضل من المعارضة إذا ردت التهمة بتهمة.. ولم تبادر الى معالجات استثنائية لا مناص منها لمواجهة الضغوطات ومخاطبة الشارع والجمهور بما يفهم لا كما تطلب هي إليه أن يفهم.

فلربما اتفقنا كثيراً مع الحكومة في التفسير الذاهب الى الاقتران بالسوق العالمية.. لكن كم من البسطاء والفقراء والمحتاجين ومن لا يجد حاجة أهله وأطفاله سوف يتاح له الوقت والصبر والمعقولية حتى يتفهم ويعذر الحكومة، ثم يقنع صغاره بالصوم أو الصبر والدعاء للحكومة أو الدعاء على السوق العالمية؟!

من المشجع، هنا، التنويه الى الخطوات الأخيرة التي بادرت اليها الحكومة تنفيذاً لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية باستيراد القمح والدقيق عبر المؤسسة الاقتصادية وتقديمه للمواطنين بسعر التكلفة.

لعل هذه واحدة من المعالجات الممكنة التي كان في متناول الوزارة والحكومة عموماً اللجوء اليها مبكراً كخيارات استثنائية في وقت استثنائي.

وينبغي مساعدة الحكومة وتشجيعها عبر اثارة النقاش والمقترحات كهذه، اذا كنا بالفعل راغبين في تخفيف المعاناة عن الناس لا مجرد الاستفادة من الأزمات السعرية وغيرها للتشهير بالحكومة والتحريض على الحزب الحاكم.

في متناول المؤسسات التنفيذية خيارات مريحة للتخفيف من الضغط المتزايد عليها، فلا يعفي الحكومة، مثلاً، أنها رفعت يدها عن استيراد سلعتي القمح والدقيق مبكراً وفتحت المجال للتنافس بين التجار والموردين، من أن تتدخل وقت الضرورة والحاجة وتجابه الأزمات وجشع التجار ومغالاة المتاجرين عبر خطوات معقولة وعملية كالتي اهتدت إليها مؤخراً.

ثم ماذا؟

○ احتجاجات الناس شيء، وحركات وتحركات المعارضة شيء آخر تماماً، حتى ولو تلبست بالأولى وراحت تذرف الدمع نيابةً عن الجياع والمعوزين.

نواح المعارضة وتباكيها شيء.. وأساليب القدح والردح والتحريض واثارة العواطف والعواصف السوداء.. شيء آخر تماماً، حتى لو خلع المعارضون على أنفسهم صفات الحواريين والقديسين كما هو حاصل وبكثرة الآن.. ودائماً.

وأخيراً.. المعارضة شيء.. والتي لدينا شيء آخر.. تماماً.

• لا يكفي أن تتباكى المعارضة نيابةً عن الجمهور.. ولا يكفي أن ترد الحكومة تهمة بتهمة

• خيارات وحلول استثنائية ممكنة في متناول الحكومة.. يجب ألاّ تغيب عنها

الحرية بين الاستغلال والممارسة

احمد محمد راجح ❖

■ بدأ الحراك التنظيمي يأخذ مجراه الطبيعي وذلك من خلال طرح المواضيع الجادة التي تلامس قضايا الناس ومعيشتهم وهذا مبعث تفاؤل لجميع أعضاء المؤتمر وأنصاره، وقد استشفيت ذلك من خلال الطرح الذي وجد من قبل قيادتنا المؤتمرية وهو ما ظل يبحث عنه المؤتمريون منذ فترة ليست بالقصيرة.. ذلك انه قد مضى وقت التنظير دون تطبيق، ولهذا فإن التنظير كان يسير في اتجاه والواقع يسير في اتجاه آخر مما أدى إلى تكدس الأوراق في الأدراج وتضخمها خلال ما مضى من الفترات دون فائدة ترجى.. أما الآن فقد آن الأوان للتوجه إلى الميدان وترجمة أهداف المؤتمر وبرامجه في الواقع وجعلها حلولاً تعالج مشاكل الناس ومعيشتهم من جهة وحتى لايترك المؤتمر القضايا المتعلقة بالناس وحياتهم للآخرين للمزايدة بها لأن المؤتمر في الأصل متبن لها من جهة أخرى.. فمكافحة الفقر، وغلاء الأسعار، حقوق المتقاعدين.. الخ، جعلها في طليعة أهدافه وبرامجه ربما ان الصحافة المؤتمرية لاتبرز هذه القضايا وتوضحها بالطريقة التي تستغلها المعارضة لأهداف تعمل من أجلها.

صحيح أن من لايعمل لا يخطئ وهناك من هم محسوبون على المؤتمر والمؤتمر منهم بريئ براءة الذئب من دم يوسف، هؤلاء ربما هم السبب وراء معاناة المؤتمريين في مختلف مواقعهم سواءً في العمل التنفيذي أو العمل التنظيمي.. غير اننا في هذه الفترة متعشمون خيراً في ايجاد معالجة للفساد والإفساد الذي يعطي للمعارضة الأرضية الخصبة لتنشط بها ومن خلالها، وهذا برأيي لن يتأتى إلاّ من خلال تفعيل دور الرقابة التنظيمية والتفتيش المالي على مستوى العمل التنظيمي، أما على مستوى العمل التنفيذي فإن إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بارقة أمل جدية لاجتثاث الفساد والفاسدين.

وإذا كانت المعارضة مكفولة بموجب نصوص دستورية وقانونية، فإن من واجبها أن تكون أكثر حرصاً على الوطن.. إذ أن ما جرى بالعاصمة التجارية والاقتصادية عدن هو استغلال سيئ لحرية التعبير ولا يمت بأية صلة لأي إنسان يمني ينتمي إلى هذا الوطن، وينبغي على أمثال هؤلاء ألاّ يستغلوا مساحة الحرية الموجودة استغلالاً سيئاً يسيئ إلى الديمقراطية وينعكس سلباً على ثوابت الأمة، ذلك مازاد عن الحد انقلب إلى الضد وهو ما لا يجب الوصول إليه، فحرية الشخص مرتبطة بمدى فهمه لممارستها لأن حرية الشخص تنتهي عندما تبدأ بالاعتداء على حرية الآخرين، فكيف يكون الأمر عندما تكون محاولة الاعتداء على ثوابت الأمة..؟!

وبرأيي أن على الجميع عند ممارسة حرية التعبير أن يكونوا على مسافة واحدة من ثوابت الأمة التي يجب تقديسها واحترامها وعدم التساهل مع من يقفز عليها بذريعة حرية التعبير المكفولة.. واختلف تماماً مع من يقول بعدم وجود ثوابت لأن انكار وجود الثوابت هو دعوة للفوضى وبث الفرقة والتجزئة وهو ما يتنافى مع طبيعة البشر الأسوياء وربما أننا لم نعرف بعد قواعد الاختلاف التي تصب في مصلحة الوطن لا في الإضرار به.

❖ نائب رئيس دائرة التفتيش المالي